

ECOLE POLYTECHNIQUE - ESPCI - ECOLES NORMALES SUPERIEURES
CONCOURS D'ADMISSION 2019

MARDI 23 AVRIL 2019 - 14h00 – 18h00
FILIERES MP, PC et PSI - Epreuve n° 6

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : 4 heures

L'utilisation de dictionnaire et traductrice n'est pas autorisée pour cette épreuve.

COMPOSITION D'ARABE
(XEULCR)

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

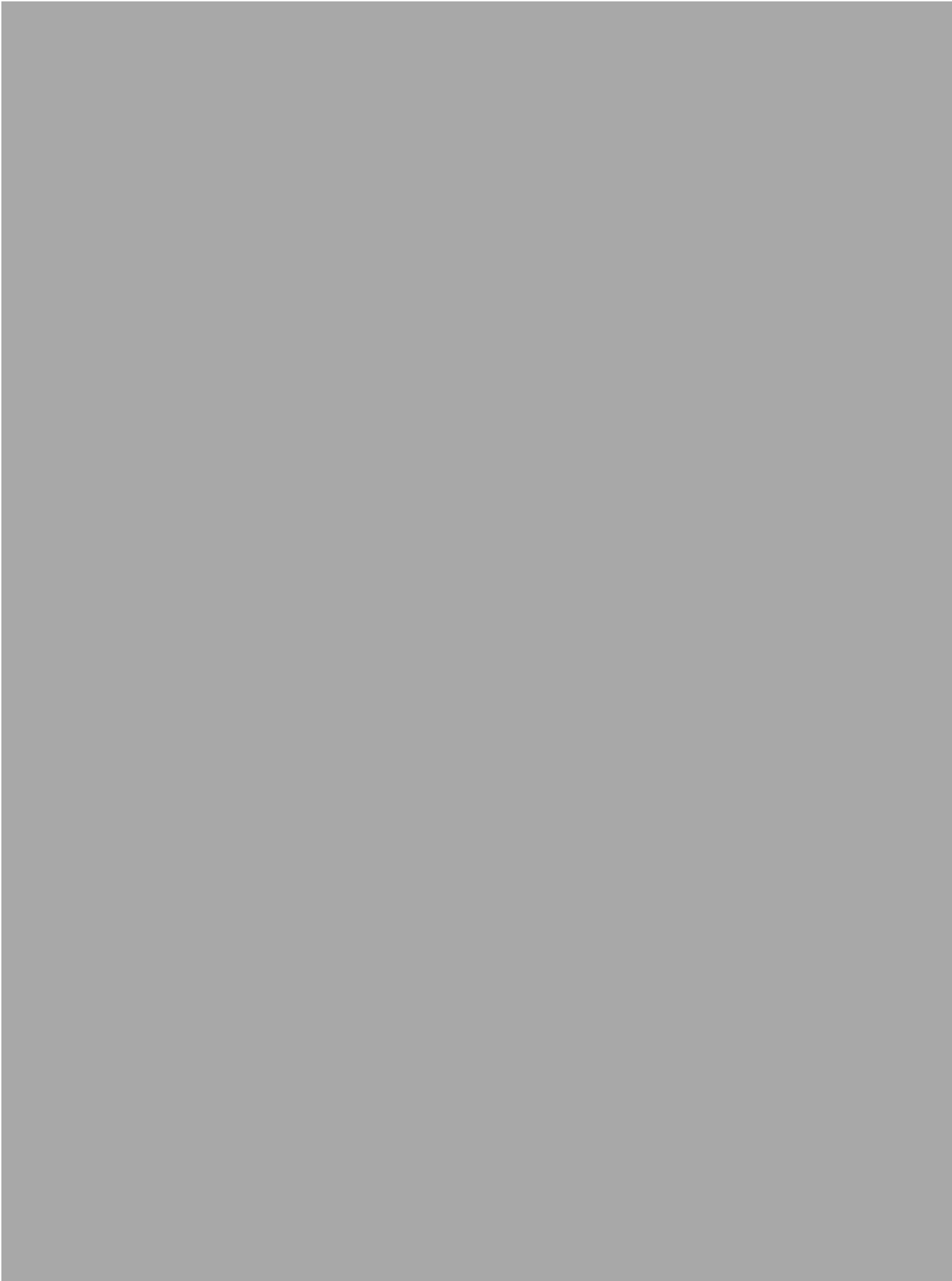
Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.



A - DOCUMENT 1

هل التعليم فعلاً للجميع ؟

عن ميم مجلة المرأة العربية بقلم رحاب الخترشي، 10 سبتمبر 2018

(...) يؤكد المؤرخون على أن نظام التعليم قد لعب دوراً هاماً للغاية في نقل أفكار ومثل عصر التنوير. فقد كان نظام التعليم في أوروبا خاضعاً للتطوير بصفة مستمرة، وقد استمرت تلك العملية خلال فترة عصر التنوير والثورة الفرنسية. فلا يكفي أن نتعلم بطريقة اعتباطية فلخطة التعليم أو الاستراتيجية التي يتبعها المشرفون على برامج التعليم دور أساسي في تشكيل وعي اجتماعي متناسق ومتكامل. كما أن ديمقراطية التعليم لها وزن هائل في تحقيق هذا المبتغى.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كان ينظر إلى التعليم على أنه ميزة لا تستحقها إلا الطبقات العليا. ثم تم توفير التعليم لكل الطبقات وظهر علم اجتماع التربية نتيجة لجملة من التطورات الاجتماعية، منها توقع دور النظام التعليمي في ترسيخ الديمقراطية الاجتماعية والتربوية والحراك الاجتماعي عن طريق التحصيل المدرسي، كذلك إعداد الطلاب للحصول على فرص عمل، وتعزيز دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية للطفل. ولكن نلاحظ في عصرنا هذا وفي مجتمعاتنا العربية اضمحلالاً هائلاً للتفكير لإيجاد أفضل الطرق لتقديم العلم والتربية السليمة لأبنائنا، مع تغافل واضح عن مبدأ تكافؤ الفرص، فنرى أولاً شتى أنواع التمييز والعنف الرمزي في المدارس الحكومية وكذلك تكاثر المدارس الخاصة وتنافسها مع العامة، مولدة نوعاً من اللامعالة الاجتماعية في طلب العلم.

مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم

بصرف النظر عن تاريخ ظهوره، ينبني هذا المبدأ على أسس مهمة حسب الباحث جمال علي الدهشان تتمثل في التكافؤ أو العدالة في أربع مجالات، أولاً في القبول والالتحاق، ثانياً في ظروف التعليم الداخلية أو ما يطلق عليه عدالة المعاملة، ثالثاً في فرص العمل بعد التخرج وأخيراً المساواة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع أو ما يطلق عليه التكافؤ الاجتماعي. ويقصد بهذا وجود تكافؤ أو تقارب بين الأفراد في الفرص الاقتصادية والاجتماعية بالحد الذي لا يسمح بضياع فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيها بسوء.

فالتكافؤ في القبول، وفي ظروف التعليم الداخلية وإن كان ضرورياً لتقارب فرص التعليم، إلا أنه يعتبر غير كاف، طالما يعاني بعض هؤلاء التلاميذ من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة.

وما يزيد الطين بلة هو تدهور التعليم العام الذي كان مقصد الجميع لطلب العلم وتزايد ظهور مدارس خاصة يهرع إليها الأولياء هرباً من مشاكل التعليم العام وأملاً في تمكين أبنائهم من تحصيل مستوى تعليم محترم. وبدون الوعي بذلك يحدث هؤلاء شرخاً كبيراً بينهم وبين الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي ستعيد صناعة نفسها من جديد ليعود التعليم حكراً على أبناء الطبقات البرجوازية كما كان الأمر من قبل.

فتدهور مستوى التعليم العام الذي يقصده الفقراء يؤدي في الأغلب إلى انحدار مستوى التأهيل عند التخرج وضعف عروض الشغل، في حين تنعم الطبقة الأخرى بفرص جامعية أفضل.

المدارس الخاصة والعامة

يرى وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة الدكتور مصطفى العلوي أن: "الأصل في الأمور أن التعليم هو مسؤولية الدولة ممثلة في الحكومة. فإذا كان التعليم حقاً للمواطن فإن تقديم خدمة تعليمية جيدة ومتطورة لذلك المواطن هو من مسؤوليات الدولة الأساسية."

غير أن مساهمة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية

تنامت في العقد الأخير من القرن العشرين ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، وذلك اتساقاً مع عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تحدث في العالم شرقاً وغرباً. وتتفاوت هذه المساهمة في وزنها النسبي من مجتمع إلى آخر، فهناك مجتمعات لا تزال حريصة على إبقاء الجزء الأكبر من الخدمات والأنشطة التعليمية في إطار النشاط العام ضمن مسؤوليات الدولة.

العنف الرمزي والطبقية

عمل بيير بورديو من خلال تحليله السوسيولوجي إلى الوصول إلى مبدأ أساسي هو التفاوت في النجاح الدراسي للأطفال المنحدرين من طبقات اجتماعية مختلفة، فالأصل الاجتماعي يعتبر المميز الأساسي الذي يتحكم في النجاح المدرسي، بخصوص الرأسمال اللساني مثلاً، نلاحظ عدم تكافؤ بين أفراد الطبقات العليا والدنيا، مما يزيد من حظوظ أفراد الطبقات العليا في النجاح الدراسي.

(...) المدرسة هنا واحدة من آليات إنتاج التفاوتات الاجتماعية، لا معنى لتساوي الحظوظ فيها، ليس لأن المواهب التي تمتلكها الطبقات المهيمنة موزعة بكيفية متفاوتة، بل لأن المدرسة تشيع ثقافة ونمط عيش وأساليب تخاطب الطبقات المبدلة. إن جل ميكانيزمات المدرسة هي في الأصل أساليب لانتقاء أطفال الطبقة المحظوظة وإقصاء الآخرين. فمدرسة إعادة الانتاج حسب بورديو لا تنتج أطفالاً أحراراً، خصوصاً وأن التفاوتات المدرسية منظور إليها كتفاوتات في الاستحقاق، تضيء الشرعية على الفروقات الاجتماعية التي تصدر عنها وتعيد إنتاجها.

هنا يتحدث بيير بورديو عن مدرسة واحدة يستطيع أن يقصدها الجميع يتم فيها التمييز بهذه الشاكلة، فكيف إذا ما نظرنا للصورة الأوسع في مجتمعاتنا التي أصبحت فيها المدارس الخاصة الباهظة الثمن مقصد الفئات المرفهة في دولنا العربية، فهل لنا أن نتصور كيفية التوزيع الطبقي التي ستكون عليها مجتمعاتنا في الأمد البعيد ؟

A -DOCUMENT 2

الدور الطبقي للتعليم الخاص في دول الخليج العربية

عن آراء حول الخليج بقلم علي أسعد وطفة، 1 ديسمبر 2009

(...) أنشئت المدارس الخاصة في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين، حيث ارتبطت هذه المدارس واقعياً بنظام الامتيازات المقدمة للدول الغربية في أواخر عهد الدولة العثمانية (...). ومع أهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الوطنية بعد الاستقلال في مواجهة التحديات الثقافية الأجنبية التي فرضتها المدارس الخاصة، بدأت هذه المدارس تشهد انحساراً تدريجياً، وبدأت أيضاً تفقد كثيراً من سطوتها وهيمتها الثقافية على امتداد القرن العشرين واستطاعت النهضة التربوية التي حققتها الحكومات العربية في ميدان التربية والتعليم والتنوير الثقافي، في مجال مجانية التعليم وإلزاميته وديمقراطيته، أن تؤدي في البداية إلى الحد من انتشار التعليم الخاص (...). ومع أهمية الإجراءات والممارسات والتقدم الحكومي في مجال التعليم بقيت المدارس الخاصة تفرض حضورها وتميزها ودورها في الحياة الاجتماعية على نحو يتميز بالفاعلية والقدرة والافتقار. وبقيت هذه المدارس ترمز إلى وضعية نخبوية تتميز بحضور معلن ومكثف ومنظم لأبناء الصفوة الاجتماعية الذين يمتلكون القدرة على تلبية متطلبات التدرج التربوي في هذا التعليم في اتجاه مزيد من التفوق والهيمنة والنجاح.

(...) إن دول الخليج العربية تشهد تنامياً كبيراً في التعليم الخاص والأهلي، وفي عمق هذا النمو الكبير يلاحظ تزايد أعداد المدارس الأجنبية الخاصة بتسمياتها الأجنبية الدالة عليها ومناهجها وأعداد الطلاب المنتسبين إليها، وتبرز في تضاعف هذا الحضور الكبير لهذه المدارس نقلة نوعية في الدور الثقافي والاجتماعي الذي تمارسه هذه المدارس في مناحي الحياة الاجتماعية والتربوية. فأسماء بعض هذه المدارس أصبحت أكثر شهرة وتميزاً وحضوراً في الوعي العام من أسماء الجامعات والمؤسسات التربوية الكبرى في الحياة الفكرية والثقافية الخليجية. ومن الواضح بمكان أن هذه المدارس بما هي عليه من شهرة وتميز وحضور أصبحت تستقطب أبناء النخبة في المجتمع الذين يملكون القدرة على تلبية متطلباتها واحتياجاتها المادية المرتفعة قياسياً. وفي دائرة هذه المعطيات تشهد الساحة التربوية الخليجية إقبالاً شديداً على هذه المدارس، فكثير من الآباء والأمهات من أبناء الطبقات الوسطى يرسلون أطفالهم إلى هذه المدارس ويتحملون نفقات مادية لا قبل لهم بها من أجل تعليم أطفالهم وتربيتهم في مدارس أجنبية من هذا النوع.

وما يجعل التساؤل مشروعاً في هذه القضية أن التعليم في بلدان الخليج العربية مجاني توفره الدولة لجميع الأطفال من دون استثناء، ومجانية هذا التعليم تشمل الكتب والخدمات الصحية، كما أنها تحظى بدعم حكومي كبير جداً، حيث تستقدم الدولة خيرة المعلمين من مختلف البلدان العربية المعروفة بأدائها التربوي.

فمسألة التعليم الأجنبي في دول الخليج العربية تشكل اليوم قضية بالغة الأهمية في مستوياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، لأن هذا التعليم الخاص بدأ يطل بوجهه الجديد في ظل التراجع الكبير الذي يشهده التعليم الحكومي، وأيضاً في ظل الحاجة إلى مؤسسات تربوية جديدة قادرة على تلبية طموحات بعض الفئات الاجتماعية التي تعول كثيراً على هذه المدارس التي يمكنها أن تضمن لأبنائهم مستقبلاً آمناً ومضموناً.

(...) وفي ظل هذه الأزمة في التعليم الحكومي وتنامي التعليم الخاص بوصفه تعليماً طبقياً تشهد الساحة الفكرية في الخليج العربي تنامياً في الاهتمام بمسألة المدارس الخاصة ودورها في الحياة التربوية والثقافية في المجتمع.

ولقد بينت إحدى الدراسات التي أجرتها وزارة التربية في الكويت عام 1985 حول أوضاع المدارس الخاصة العربية والأجنبية بدولة الكويت، نسقاً من العوامل التي تدفع الأهالي إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الأجنبية والخاصة ويتصدرها:

عدم توافر فرصة لقبول الأبناء في المدارس الحكومية.

اعتقادهم بأن المستوى التعليمي في المدارس الخاصة أفضل منه في المدارس الحكومية.

تدريس اللغات الأجنبية في هذه المدارس في مرحلة مبكرة.

وجود المرافق والتسهيلات المدرسية أفضل (مبان، ملاعب، مسابح، مختبرات)

(...) وتبين دراسة سعودية أن الجوانب المتعلقة بكفاءة المعلمات العلمية والمهنية واستخدامهن الأساليب التربوية الجيدة في التدريس والتعامل مع الطلبة تحتل المرتبة الأهم في اعتبارات الأهل لاختيار مدارس بناتهم الأهلية، تلي ذلك الجوانب المتعلقة بعدد طالبات الصف، ثم البرامج التدريسية الإضافية التي توفرها المدرسة مثل اللغات والحاسوب، ثم الجو الاجتماعي الملائم للبنات في المدرسة (...). وبينت الدراسة أن أهم مشكلات المدارس الخاصة - مرتبة تنازلياً - هو عدم وجود برامج ترفيهية وغلاء الأقساط المدرسية، وعدم تنوع الأنشطة اللاصفية، بينما كانت أهم عيوب المدارس الحكومية، عدم وجود برامج إضافية كاللغة الأجنبية، واكتظاظ الصفوف، وعدم العناية بإنماء شخصية الطلبة، واستخدام أساليب غير مناسبة في العقاب.

(...) وأوضحت دراسة قطرية حول أوضاع التعليم في المدارس الأجنبية والخاصة في النظام التعليمي القطري أن إقبال القطريين على المدارس الخاصة والأجنبية يستند إلى معتقدات راسخة في أذهانهم بأن المدارس الأجنبية تقدم خدمات تربوية أفضل من المدارس الحكومية، وأن هذه المدارس مؤهلة لتحقيق النماء الوجداني والنفسي للطلاب والتلاميذ.

(...) لقد أدى التعليم الحكومي العام دوره الكبير في الحياة الفكرية والعلمية لدول الخليج العربية بعد الاستقلال واستطاع أن يلبي احتياجات مختلف أبناء الطبقات الاجتماعية في التفوق والحصول على الشهادات العلمية (...). لكن الطبقات الميسورة أثرت أن تحقق التميز عن غيرها فعملت على إيجاد تعليم خاص بها وخاص بأبناء العائلات الميسورة وأصحاب المال وذلك من أجل مزيد من التميز والتفوق بمقاييس الطبقات العليا المتميزة، وهذا الأمر يؤدي تدريجياً إلى تقويض الدور الريادي للمدرسة العامة حيث أصبحت الشهادات التي تمنحها هذه الأخيرة وسيلة للعطالة والبطالة في أيدي حاملها.

A - DOCUMENT 3

التعليم وإعادة إنتاج التمايز الطبقي

عن جريدة/الغد، الخميس 14 مايو 2009

المعنى الاجتماعي للتحوّل الكبير في مؤسسات التعليم الأردنية أنها أصبحت الوسيلة الرئيسية لإعادة إنتاج وتكريس التمايز الطبقي وعدم المساواة الاجتماعية.

شهد الأردن ثورة تعليمية صامتة في العقود الأربعة الماضية، والتي تجلّت بالانتشار الواسع للمدارس والجامعات في مناطق المملكة كافة، وبنسب الالتحاق المرتفعة في كل المستويات التعليمية، وبالالتحاق الواسع للمرأة في التعليم الذي أدّى إلى إغلاق الفجوة بين الجنسين في المراحل التعليمية كافة بما فيها الجامعية.

ومن المعالم الفارقة لهذه الثورة التعليمية التوسع القوي للمدارس والجامعات الخاصة، إذ تبين الإحصائيات الرسمية للتعليم العام خلال السنة الدراسية 2007-2008 أن القطاع الخاص يمتلك نحو 38% من أعداد المدارس تستوعب نحو 24% من إجمالي أعداد الطلبة.

ولعل من الأدوار المهمة التي لعبها انتشار التعليم المدرسي والجامعي في الأردن هو مساهمته في إنتاج الطبقة الوسطى من خلال الحراك الاجتماعي والطبقي. فقد مكّن التعليم الجامعي في السبعينات والثمانينات الآلاف من أبناء الريف والبادية والمدن ممارسة الحراك الاجتماعي والانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى، كان في أغلبها التحرك نحو الطبقة الوسطى سواء أكان ذلك من خلال الالتحاق بوظيفة في القطاع العام أو الخاص أو العمل في إحدى الدول النفطية. وبهذا، فقد كان التعليم تذكرة للانتقال والحراك الطبقي بامتياز، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل ما يزال التعليم يلعب ذلك الدور؟

إن الجواب المبدئي هو النفي، لكن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك، إذ لم يعد التعليم يلعب هذا الدور، بل أصبح صفة من صفات التمايز الطبقي، مكرساً للتفاوت الطبقي ومعيقاً بدلاً من أن يكون محركاً للحراك الطبقي، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك هو تعميم التعليم بمراحله المختلفة وتراجع نوعية التعليم في القطاع الحكومي أو العام، والذي يتزامن مع التزايد الكبير في أعداد ونوعية المدارس الخاصة، والتي يتمتع جزء كبير منها بمستوى ونوعية تعليم عالية خاصة تلك التي تعتمد البرامج الدولية وتشمل تدريس اللغات الحديثة في برامجها على الرغم من أقسائها الباهظة، ما جعلها بمتناول فئة معينة من ذوي الدخل المتوسطة والمرتفعة، وأدى بها إلى تمايز بمستوى وطبيعة المهارات التي يتخرج بها الطلبة.

في المقابل، فإن مؤسسات التعليم العالي الخاص لم تستطع بالمجمل أن تميز نفسها عن الجامعات الحكومية، كما حصل بالمدارس الخاصة، مقارنة مع المدارس الحكومية، إلا أنها أيضاً تستقطب الطلبة من ذوي الدخل المرتفعة والمتوسطة.

وعلى صعيد التعليم العالي، فإن نسبة ليست بسيطة من أبناء الطبقة الوسطى والعليا لا يرسلون أبناءهم وبناتهم للجامعات الأردنية، بل إلى جامعات إقليمية وعالمية لضمان جودة التعليم وامتيازاته الخارجية ولضمان تمايزهم عن نظرائهم خريجي الجامعات الأردنية، خاصة فيما يتعلق باللغات وغيرها من المهارات والمكونات الثقافية التي أصبحت ضرورية للعمل في القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

نتيجة هذا أن مؤسسات القطاع العام على المستويين المدرسي والجامعي تتحول تدريجياً لخدمة الطلبة الذين يأتون من أسر دخولها متواضعة أو لأسباب اجتماعية أخرى وبمخرجات تعليمية متواضعة، أما القطاع التعليمي الخاص بشقيه، فإنه أضحى يستقطب الطلبة من ذوي الدخل المتوسطة والعالية بشكل عام.

إن المعنى الاجتماعي لهذا التحوّل الكبير في مؤسسات التعليم الأردنية أنها أصبحت الوسيلة الرئيسية لإعادة إنتاج وتكريس التمايز الطبقي وعدم المساواة الاجتماعية.

بالطبع، فإن هذا التحول مرتبط بالتحول للقطاع الخاص وتغيير دور الدولة الأردنية. وبما أنه أصبح من الصعب وقف عجلة هذا التغيير، إلا أنه بات من الضروري إصلاح التعليم المدرسي والجامعي في القطاع العام حتى يستعيد دوره التاريخي ووقف نزيف التمايز الطبقي.

A -DOCUMENT 4

عن سوسيولوجيا مغربية. من مقال: التعليم بين التنافسية الثقافية والطبقة الاجتماعية، لإمامي حسن. 1 يناير 2016



B –EDITORIAL – Document 5

اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في التعليم

عن العربي الجديد بقلم فيروز عمر، 03 ديسمبر 2014

إن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساو ومتكافئ بين جميع أفراد المجتمع ربما يكون أهم العوامل التي تؤدي إلى تعميق المساواة والعدالة الاجتماعية في هذا المجتمع (...). ولعل هذه الحقيقة هي التي جعلت للحق في المساواة في التعليم مكاناً رفيعاً في المواثيق والاتفاقات الدولية، فنجد أن المساواة في التعليم تم تضمينها في الهدف الثالث من الأهداف التنموية للألفية الثالثة، وهو: "تحقيق المساواة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وعلى كل مستويات التعليم بحلول 2015". كما تم التأكيد على المعنى ذاته - من قبل - في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص على حق كل فرد في التعليم المجاني الجيد الذي يؤدي إلى "تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها". (...)

المساواة في التعليم والمجتمعات العربية

رغم أن الحكومات العربية صادقت على جميع الاتفاقات التي تؤكد المساواة في حق التعليم، ورغم أن الدساتير العربية جاءت مؤكدة للحق ذاته، إلا أن واقع المجتمعات العربية يختلف تماماً عن النصوص النظرية. فقد جاء في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الصادر عن اليونسكو 2012 - على سبيل المثال - أن معظم الأسر الغنية في العراق تتلقى تعليماً، في حين أن ما نسبته 34 % من الإناث في المناطق الأكثر فقراً في الجنوب، و10% من الذكور لا يتلقى نفس المستوى من التعليم. كما أنه في مصر تدفع الأسر الأغنى أربعة أضعاف الأسر الأفقر في الدروس الخصوصية (...)

وقد أوضح تقرير "اليونسكو" لرصد التعليم للجميع، لعام 2012 - 2013 العديد من الملاحظات ذات الصلة، ومن بينها العلاقة بين مستوى التعليم وبين البطالة، حيث تحصل الطبقات الأكثر فقراً على تعليم رديء لا يكسب الطالب المهارات الكافية، مما يؤدي إما إلى البطالة أو إلى فرص عمل متواضعة ذات أجور زهيدة تتركس المزيد من الفقر الذي يتم توارثه جيلاً بعد جيل في حلقة مفرغة، لا خلاص منها لأصحاب تلك الطبقة الاجتماعية. بينما على الجانب الآخر تعليم باهظ التكاليف يقوم به مدرسون وإداريون ذوو كفاءة يحصلون على رواتب مجزية، يؤدي إلى اكتساب الطلبة المهارات اللازمة لسوق العمل، ويتيح لهم فرص وظائف مرموقة ومستوى اقتصادياً عالياً، يتم توارثه أيضاً جيلاً بعد جيل من نفس الطبقة الاجتماعية المرتفعة.

وهنا يأتي السؤال الذي يفرض نفسه: كيف وصلت الدول العربية إلى هذه الحالة من اللامساواة والتمييز في مجال التعليم مخالفة لجميع المواثيق الدولية، بل لدساتيرها المحلية؟ (...). والإجابة تكمن في ثلاث نقاط أساسية:

1) تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة

كانت الدول العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بعد الحصول على الاستقلال تقوم بدور أكبر في بناء العدالة الاجتماعية والمساواة، بل والتركيز على المواطنين الأكثر فقراً (...). حرصت سياسات تلك الدول أن تحقق التنمية وتؤسس مشروعات البنية الأساسية وتعيد توزيع الدخل وتقضي على التمايز الشديد بين طبقات

المجتمع. ثم مع بزوغ نجم الرأسمالية الغربية وهيمنتها على معظم المنطقة، ثم استتباع ذلك بموجة العولمة في المرحلة اللاحقة كتطور طبيعي للرأسمالية (...) مع هذه التطورات اندحرت الدولة القوية، وتراجعت حيويتها أمام مصالح الشركات العالمية الكبرى (...) لم تستطع هذه الدول أن تواجه تلك التحديات، بل إنها ربما تجاوزت بشكل واضح عن دورها الاقتصادي في التنمية. أما دورها الاجتماعي فقد أوكلت معظمه إلى مؤسسات المجتمع المدني التي لم تعطها الدولة الحرية والصلاحيات اللازمة للتمكين، بل كبلتها بمركزية الدولة مما أصابها بدرجة كبيرة من العجز ومحدودية التأثير.

(2) تسليع التعليم:

مع هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، تحول التعليم إلى سلعة كغيره من السلع، مما أدى إلى إهدار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، إذ لا يستطيع الحصول على التعليم كسلعة إلا من يملك الثمن (...) أصبح التعليم نوعاً من أنواع التجارة من أجل الربح. وتجلي هذا المعنى من خلال ظواهر عديدة، مثل الدروس الخصوصية، فالمعلم لم يعد مربياً بل أصبح رجل أعمال لديه سكرتيرة ومكتب لحجز الدروس ومركز يشبه المدرسة (...) والظاهرة الشبيهة بهذا هي ظاهرة تضخم دور القطاع الخاص في التعليم، سواء على مستوى المدارس أو الجامعات.

(3) رعاية الدولة وجماعات المصالح

لم تكتف الكثير من الدول بالتراجع عن دورها الاجتماعي والاقتصادي (...) بل إنها قامت بدور آخر إضافي: رعاية حالة اللامساواة (...) فالنظام السياسي العربي دأب في العقود الأخيرة على التركيز على المدن والمناطق الحضرية وتمييزها بمشاريع البنية التحتية وإغفال احتياج الريف (...) ولنأخذ المغرب مثلاً للأوضاع التعليمية: 76% من الشباب الفقراء في المناطق الحضرية لا يملكون مهارات أساسية، مقارنة مع 90% من الفقراء في الريف (...) ومن ناحية أخرى نجد أن الشباب من سن 15-24 في المناطق الأكثر فقراً في المغرب الذين لم يكملوا تعليمهم تصل نسبتهم إلى 83% بينما لا تتعدى هذه النسبة 18% في المناطق الأكثر غنى في البلد نفسه، بحسب تقرير اليونسكو لرصد التعليم للجميع سنة 2012.

(...) وقد ألمح تقرير اليونسكو لرصد "التعليم للجميع" (التقرير الإقليمي للعالم العربي لعام 2012) أنه برغم أن الدول العربية تخصص في المتوسط 5.5% من ميزانياتها للتعليم إلا أن هذه النسبة لم تتغير من عام 1999 إلى 2012، فإن غالبية الأسر الفقيرة غير قادرة على تغطية التكاليف الضرورية للتعليم، خاصة عندما يكون عليها التعويض عن نوعية التعليم المتدنية.